العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)

The relationship between Abdul Karim Qasim & Kurdistan Democratic Party

أ.م.د غسان متعب الهيتي علي غازي احمد الردام

Asst.prof. Ghassan Mutaaib Al-hiti **Ali Gh. Ahmed Al-radam**

ملخص البحث

تناول هذا البحث العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) وموقف الحزب من ثورة ١٤ تموز وطبيعة علاقة الملا مصطفى البارزاني والحزب مع عبد الكريم قاسم ، وموقف الحزب من الخلاف الذي نشب بين قادة الثورة وقضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، كذلك موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من الحركات المناوئة لعبد الكريم قاسم ، واجازة الحزب وبداية توتر العلاقة مع قاسم وصولا الى الصدام بين الطرفين.

Abstract

This search has addressed the relationship between Abdul Karim Qasim & Kurdistan Democratic Party (the party) & the position of the party from the 14^{th} of July 1958 revolution & the nature of relationship of Mulah Mustafa Barzani & the party with Abdul Karim Qasim, also it searches the position of the Kurdistan Democratic Party from the dispute that has occurred between the revolution leaders & the issue of unity with United Arab Republic, also it addresses the position of Kurdistan Democratic Party from anti-Qasim movement, &leave the party & the beginning of strained relationship with Qasim down to the clash between the two sides.

العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)

١. موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني والملا مصطفى البارزاني من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واسقاط النظام الملكي ، حدد الحزب الديمقراطي الكردستاني موقفه من الثورة ، ووضع امكانياته كافة تحت تصرفها ، حيث خرجت جماهير كوردستان في معظم المدن وقصباتها منذ الوهلة الاولى لإعلان الثورة ، تحت قيادة منظمات البارتي والحزب الشيوعي العراقي في مظاهرات، حيث خرجت في اليوم الاول لإعلان الثورة ، جماهير السليمانية وكركوك واربيل ودهوك وزاخو وكويسنجق لمساندة الثورة وتأييدها[١].

وفي صبيحة يوم الثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ابرق سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني، ابراهيم احمد[٢] الى قيادتها مؤكدا دعم الحزب ، وآملاً ان تكون الجمهورية الجديدة " فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية – الكردية "[٣]، واعقب ذلك في ١٦ تموز ١٩٥٨ بيان وجهه (البارتي) الى الشعب الكردي ، ومما جاء فيه : " ان البارتي طليعة الحركة التحررية الكردية ، ويعلن بصراحة ان تعاظم قوة حركة الشعب العربي التحررية ، وانتصارها ، وتحرر العراق من الحكم الملكي الفاسد البغيض ، وتشييد نظام جمهوري متحرر ، وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه الى قلب الامة الكردية ، كل ذلك يهيئ أمتن الاسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشعبين العربي والكردي ، لذلك قرر البارتي ان يناضل بجميع قواه وامكاناته للدفاع عن الجمهورية ... ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع امكانياته وقواه تحت تصرف قيادة هذه الثورة ، ويجند جميع أعضائه ومؤازريه كفدائيين للجمهورية "[٤].

وحسب وثيقة بريطانية رسمية ، فقد حاولت بريطانيا ان تستغل الفرصة لاستخدام الكرد ضد النظام الجمهوري الجديد ، حيث كتب السفير البريطاني في اسطنبول في ١٨ تموز ١٩٥٨ عن الفرصة السانحة لبريطانيا لاستخدام الكرد لمصلحتها ، لاسيما بعد ورود شائعات حول معارضتهم لحكومة ثورة ١٤ تموز في بغداد ، وامكانية قيامهم بمحاولة الانفصال عن العراق واقامة شكل من اشكال دولة تتمع بالحكم الذاتي ، واضاف بانه في حال حدوث ذلك فسينتاب القلق بالتأكيد الحكومتين التركية والايرانية من آثار هذه العملية

ونتائجها على كوردستان تركيا كوردستان ايران وعودة فكرة الدولة الكردية المستقلة. وأشار في التقرير أخيرا بان " كل ما ذكرته أعلاه مجرد تخمين وتوقع ... "[٥].

كان موقف حكومة عبد الكريم قاسم الجديدة ازاء الشعور المتنامي للكورد ايجابياً ويمكن استنتاج ذلك من عدد من الاجراءات التي سارعت الحكومة الى اتخاذها ، فقد ضمت الوزارة الاولى كوردياً معروفاً هو بابا علي الشيخ محمود الحفيد[٦] وزيرا للمواصلات والاشغال، كما مثل الكرد في مجلس السيادة خالد النقشبندي[٧] الذي اصبح عضوا في مجلس السيادة .

كما قررت حكومة عبد الكريم قاسم العفو عن الكرد المسجونين الذين صدرت بحقهم احكام في العهد الملكي لاسباب سياسية ، فتم الافراج عن الشيخ احمد البارزاني والشاعر عبد الله كوران[٨]، واصدرت مديرية التوجيه والاذاعة يوم ٢٠ تموز بيانا بالعفو عن البرازانيين ، وقد نص القرار على ما يلي :-

" قرر مجلس الوزراء العفو عن كل من الشيخ احمد البارزاني والشيخ لطيف الشيخ محمود ومحمود احمد ومحمد فرج خضر وسعيد ابراهيم حمه رش وبابكر ملا محمود ومصطفى فتح الله وشاه مراد وذلك عما تبقى من محكومية كل منهم من الاحكام الصادر في العهد السابق . وقد اقترن ذلك بموافقة مجلس السيادة .

مديرية التوجيه والاذاعة العام "[٩].

نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت الذي اصدرته حكومة الثورة في ٢٧ تموز ١٩٥٨ " يقوم الكيان العراقي على اساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية "[١٠].

وقد نظم الحزب الديمقراطي الكردستاني وفودا من مختلف مناطق كوردستان للحضور الى بغداد في ٢٧ تموز ١٩٥٨ لتقديم التهاني الى قادة الثورة والاعراب عن تأييد ابناء كوردستان لهم ، ولدى استقبال قادة الثورة للوفد الكردستاني برئاسة ابراهيم احمد

سكرتير الحزب القى خطاباً[١١] استعرض فيه العلاقات العربية الكردية منذ ظهور الاسلام ، مؤكداً ان الكرد قد شاركوا العرب في كفاحهم ضد الملكية، وانهم قد ناضلوا جنبا الى جنب مع احرار العرب في كافة الميادين وفي جميع المعارك فدخلوا السجون وقتلوا وابعدوا مع احرار العرب ، كما ذكر " بان ما نص عليه الدستور المؤقت من الاقرار بحقوق القومية الكردية واعتبار العرب والكرد شركاء في هذا الوطن هو ثمرة نضالنا المشترك ... واننا مستبشرين بهذه الفاتحة السعيدة لعهدنا الجمهوري الجديد ونأمل اصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ النص المذكور ... وانني اقدم بالغ شكر الشعب الكردي الممثل في وفوده على النص الوارد في دستورنا المؤقت ، اعبر عن اخلص المشاعر السامية التي يكنها الشعب الكردي تجاه جمهوريتنا الفتية وقادتها الاحرار وجيشها الباسل وان الكرد لمستعدون للذود عن جمهوريتهم وعن حقوقهم القومية المكتسبة بالدم والروح وبالمال والانفس "[١٢].

والاهم من هذا ان الحكومة العراقية دعت الملا مصطفى البارزاني بالعودة الى العراق ، وكان عبد السلام عارف وعدد من كبار ضباط الجيش من اشد المعارضين لعودته ، وقد ازعج ذلك الجدال عبد الكريم قاسم الذي كان يرى ضرورة عودته مع البارزانيين في الحال الى العراق واستقباله بحفاوة والترحيب بهم . وانهى الكلام حول هذه المسألة بقوله : " ان البارزانيين قد عانوا ما يكفي من المتاعب في منفاهم في ظل النظام القديم ، ويجب ان نكون اكثر تساهلاً معهم "[١٣]. ويبدو ان عبد الكريم قاسم اراد من اصراره على عودة البارزاني ان يكسبه الى جانبه ويقوي به مركزه ضد خصومه في الداخل.

ولما كان مصطفى البارزاني لاجئا في الدول الاشتراكية متنقلاً بين الاتحاد السوفييتي ورومانيا وبولندا وجيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٤٥ ، فقد غادر موسكو في ٢١ اب ١٩٥٨ متوجهاً الى رومانيا، وارسل برقية من بوخارست بواسطة سفارة الجمهورية العربية المتحدة الى عبد الكريم قاسم يهنئه فيها بانتصار الثورة ويطلب السماح له ولرفاقه بالعودة الى العراق[١٤] .

ومن بوخارست سافر البارزاني الى جيكوسلوفاكيا ومن مدينة براغ ارسل الرسالة التالية الى عبد الكريم قاسم :

" فخامة قائدنا المحبوب الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بطل الثورة العراقية المجيدة .

باسم اخواني الكرد العراقيين المهاجرين في الحكومات الاشتراكية احييكم وابارك ثورة الشعب العراقي المناضل التي قدتموها انتم وزملاؤكم الابطال والتي قضت على الاستعمار اللعين والملكية الفاسدة وحررتم مجموع الشعب العراقي عرباً وكرداً من الذل والجور والاستبداد ، وبذلك سجلتم صفحة خالدة في تاريخ نضال الشعب العراقي المجيد خاصة وفي تاريخ الحركات التحررية العالمية في هذا العصر عامة .

باعلانكم الجمهورية العراقية قد حققتم الهدف المنشود والذي ناضل من اجله الشعب العراقي الباسل منذ الثورة العراقية المشهورة (١٩٢٠) حتى تم على ايديكم النصر المبين ، وقد ناضل احرار الكرد في العراق جنباً الى جنب من اخوانهم العرب الاحرار المناضلين لتحقيق هذه الغاية الشريفة.

وما ثورات البارزانيين الا جزء من سلسلة نضال الشعب العراقي ضد الاستعمار والملكية الفاسدة في الوطن العربي ، حتى انه من نتيجة هذا النضال المديد الشديد وفي ظروف كان الاستعمار قاهراً في بلادنا بفضل اذنابه وعملائه الخونة ، اضطررنا الى ترك الوطن والاستمرار في النضال ضد الاستعمار واذنابه في الخارج في اراضي الدول الاشتراكية الحرة امنين ايماناً راسخاً بأن الاستعمار واذنابه لابد وان يقهر ويطرد من بلادنا ، كما طرد وولى من الممالك العربية الشقيقة الاخرى المتحررة ، مصر وسوريا واليمن وغيرها. وما كان يوم ١٤ تموز الا فجراً جديداً حقق امالنا وشوقنا للعودة الى الوطن العزيز لخدمة شعبنا والدفاع عن جمهوريتنا الفتية ، فراجعنا سفارة الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة في جمهورية رومانيا الشعبية وفي جمهورية جيكوسلوفاكيا الشعبية في اولى ايام الثورة لمنحنا جوازات السفر للعودة الى الوطن ولكن لحد الان لم نتلق جواباً منها.

نقدم الى فخامتكم هذه المراجعة راجين مساعدتنا للعودة الى الوطن العزيز لنشترك في خدمة جمهوريتنا من المواطنين المخلصين.

وفي الختام أرجو من الله ان يوفقكم لتطهير البلاد من أذيال الاستعمار تماماً واصلاح ما أفسده العهد البائد من أحوال الشعب العراقي الباسل والتقدم بالجمهورية الى اوج الرقي والمدنية ، واتمنى لشخصكم الكريم وزملائكم الابطال الصحة والعافية.

لتحيى الجمهورية العراقية الخالدة ، ويحيى قادة الثورة العراقية المجيدة الابطال، الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وزملاؤه الاحرار.

ولتحيى الاخوة العربية الكردية في ظل الوحدة العراقية .

أرجو التفضل بالعلم بأني أعيش الان في الجمهورية الجيكوسلوفاكية في مدينة ليديس مع الزميلين مير حاج أحمد وأسعد خوشقي .

اخوكم وخادم الشعب العراقي

مصطفى البارزاني

براغ في ٢٩ اب ١٩٥٨"[١٥].

بادر عبد الكريم قاسم الى اصدار قانون في الثاني من ايلول ١٩٥٨ بالعفو عن البارزانيين عن الاعمال التي قاموا بها خلال الفترة ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٧ ويشمل العفو مصطفى البارزاني وجماعته وهذا نصه :

" بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء صدر القانون الاتي :-

المادة الاولى : يعفى عفوا عاما عن الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ والمادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي التي نسبت الى الشيخ احمد البارزاني والملا مصطفى البارزاني ورفاقهما من الفترة ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٧ "[١٦].

وفي اليوم نفسه رد عبد الكريم قاسم على رسالة البارزاني ببرقية قال فيها :

" مصطفى البارزاني – ليديس – جيكوسلوفاكيا

استلمنا برقيتكم ورسالتكم بكل سرور واننا نرحب بعودتكم جميعاً الى الوطن العزيز وقد اتخذنا جميع التدابير لاصدار العفو وتسهيل سفركم انتم ومير حاج احمد واسعد خوشفي ومن معكم من مواطنينا ، راجعوا سفارة الجمهورية العربية المتحدة في براغ – جيكوسلوفاكيا لتأمين عودتكم

الزعيم الركن
عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء
٢ ايلول ١٩٥٨"[١٧].

كما أبرقت وزارة الخارجية الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في براغ لتسهيل عودة البارزاني ورفاقه ، وقد بعث البارزاني برقيته الاخيرة الى عبد الكريم قاسم شاكراً اياه على قراره بالسماح له ولرفاقه بالعودة الى الوطن وهذا نصها:

" سيادة قائد الشعب العظيم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

باسمي وباسم جميع اخواني الكرد المناضلين مرة اخرى نهنئكم ونهنئ الشعب العراقي عرباً وكرداً بثورته المجيدة التي قضت على الاستعمار والرجعية والطغمة الملكية الفاسدة ، هذه الثورة التي فتحت الطريق اما الشعب بالسير قدماً في طريق الحرية والديمقراطية والسلام .

اني وزملائي نعاهدكم باسم الشعب الكردي على مواصلة النضال في سبيل تدعيم كيان هذه الجمهورية وصيانتها بالتضامن مع اخواننا العرب ضد جميع محاولات الاستعمار وعملائه.

واني اعتبر نفسي وزملائي جنوداً في طليعة المناضلين في الدفاع عن جمهوريتنا الفتية ، جمهورية العرب والكرد تحت قيادتكم.

يا سيادة زعيم الشعب : انتهز هذه الفرصة لاقدم لكم خالص شكري وشكر زملائي المهاجرين في البلدان الاشتراكية للسماح لنا بالرجوع الى الوطن الحبيب لكي نساهم في شرف الدفاع عن قضية شعبنا الكبرى قضية الدفاع عن الجمهورية وتقدمها.

عاش القائد والمنقذ عبد الكريم قاسم.

عاشت الاخوة العربية الكردية الى الابد.

عاشت الجمهورية العراقية – جمهورية العرب والكرد.

مصطفى البارزاني

١٠ ايلول ١٩٥٨"[١٨].

وافق عبد الكريم قاسم على ارسال وفد من الحزب الديمقراطي الكردستاني الى براغ لمرافقة مصطفى البارزاني عند عودته الى العراق . وجرى ترتيب عودة البارزاني عندما تسلم ابراهيم احمد اربع جوازات سفر من وزير الداخلية عبد السلام عارف ليتوجه الى براغ على رأس الوفد الذي ضم في عضويته نوري احمد وعبيد الله البارزاني والشيخ صادق البارزاني[١٩].

وكانت الدول الغربية تتابع نشاط البارزاني في اثناء عودته ففي تشرين الاول كتب السفير الامريكي في القاهرة الى خارجيته يقول :-

" وصل الى القاهرة من براغ في ٣ تشرين الاول الملا مصطفى البارزاني ومعه ستة اكراد آخرين كانوا معه في المنفى في طريق عودتهم الى العراق ، واستقبلهم ناصر في اليوم التالي "[٢٠].

وبعد وصول مصطفى البارزاني الى بغداد كتب (مايكل رايت) السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يقول : " عاد مساء يوم ٦ تشرين الاول الملا مصطفى البارزاني الى العراق بعد زيارته السابقة للرئيس ناصر في القاهرة . وكان هناك جمهور كبير في المطار لاستقباله مع جماعته . ومن الواضح ان كثير من العراقيين الاذكياء ينظرون الى عودة الملا مصطفى بحذر ويعتقدون بأن قرار وزير الخارجية بالسماح له بالعودة امر غير حكيم

. وبذا فقد ظهر مرة اخرى صاحب دعوة كردستان مستقلة وصاحب العلاقة المتينة مع الاتحاد السوفيتي ، بالرغم من الوعود المعسولة والضمانات من قبل الملا مصطفى بتأييده للوحدة العربية – الكردية ضمن العراق وقد فسر الكثير من الناس عودته بأنه تشجيع مباشر للحزب الشيوعي. ويبدو من المحتمل ان ينظم الى الملا مصطفى فيما بعد عدد من جماعة الملا من اللاجئين من رجال القبائل . وقال في المطار يوم السادس من تشرين الاول ان خمسمائة منهم يعيشون في اقطار الكتلة السوفيتية "[٢١].

وصل البارزاني مع عائلته بغداد يوم ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ حيث تم استقباله استقبالا حماسيا من قبل الشيوعيين وبعض الاكراد ، ونزل البارزاني في فندق سميراميس ضيفاً على حكومة الثورة ، وفي العاشرة من صباح اليوم الثاني قام بزيارة عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع وقدم له الشكر والامتنان العظيمين وصرح في اللقاء " انه يعتبر نفسه جندياً من جنود ثورة تموز وتحت أمر الزعيم "[٢٢]، كما رحب به عبد الكريم قاسم وقال " ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن "[٢٣].

خصصت حكومة الثورة للملا مصطفى دار صباح بن نوري السعيد وكانت تعود الى مديرية السكك الحديد ، كما خصصت له سيارة عبد الاله لتنقلاته مع رواتب وصلت الى ٥٠٠ دينار له و ٢٥٠ دينارا لاخيه الشيخ احمد و ١٥٠ دينارا لولده عبيد الله ورواتب للآخرين تراوحت بين ٧٥–٥٠ دينار شهرياً ، وقرر عبد الكريم قاسم صرف منحة سنوية الى الملا قدرها (٢٠٠٠) دينار عدا رواتبه واستجاب لطلب اتباعه بتسليحهم بـ(٧٠٠) بندقية مع عتادها[٢٤].

وفي ١٦ نيسان ١٩٥٩ وصلت الباخرة (جورجيا) الى ميناء البصرة وعلى متنها البارزانيين العائدين الى العراق من الاتحاد السوفييتي وكان عددهم ٧٨٤ شخصا بما فيهم النساء والاطفال ، وعند وصولهم الى ميناء البصرة العراقي ، استقبلوا من قبل اهالي المدينة بالترحاب ، وكان في الاستقبال البارزاني والعقيد عبد الباقي كاظم مدير شرطة بغداد وشخصيات مختلفة من الاحزاب العراقية ، وبعد ذلك نقلوا بالقطار الى بغداد ومنها الى اربيل[٢٥].

٢. موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من الخلاف بين قادة الثورة وقضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة

تأثر الحزب الديمقراطي الكردستاني بالخلاف الذي نشب بعد الثورة حول شكل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، حيث ارتد تأثير هذا الخلاف على هيئاته القيادية التي انضمت الى جناحين :

الاول : بقيادة حمزة عبد الله ومجموعته الماركسية التي تسيطر على المكتب السياسي وتوالي الحزب الشيوعي العراقي.

الثاني : بقيادة ابراهيم احمد ، مدعوما من قبل معظم اعضاء اللجنة المركزية [٢٦].

كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والتي يقف على رأسها ابراهيم احمد تعتقد بأن التعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى القومية عموما سيحقق فوائد كبيرة للكرد، ومما كان يشجع ابراهيم احمد على ذلك لقاؤه مع جمال عبد الناصر في ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ عند عودة البارزاني الى العراق[٢٧]، الا ان العلاقات بين الحزبين سرعان ما تدهورت بعد عودة البارزاني الذي انفرد به عبد الكريم قاسم وأبلغه بأن ابراهيم احمد يتآمر مع عبد السلام عارف وحزب البعث لضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة، لقاء جعل كردستان العراق اقليماً من أقاليم الوحدة. وطلب الحذر منه ومن مؤيديه[٢٨].

وكان مركز ابراهيم احمد قد تزعزع واشتد الانتقاد له عندما اخفق دعاة الوحدة بتحقيق هدفهم ، فتمكن مصطفى البارزاني في كانون الثاني ١٩٥٩ من ازاحته عن سكرتارية الحزب ولم يتمكن من انقاذ موقفه بتوجهه للتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي، لأنه كان بنظر الشيوعيين برجوازياً وذا نظرة كردية ضيقة[٢٩] .

وبإبعاد ابراهيم احمد ومؤيديه استعاد حمزة عبد الله منصبه سكرتيراً عاماً للحزب، ولما كان هذا من انصار الحزب الشيوعي العراقي فقد اندمجت منظماته مثل الشبيبة والمعلمين والنساء بالمنظمات المماثلة لها والتي كانت تحت سيطرة الشيوعيين، وخلافاً لرغبة عبد الكريم قاسم وقع حمزة عبد الله ميثاق جبهة الاتحاد الوطني الذي قدمه الشيوعيون في

٢٨ حزيران ١٩٥٩ ، وقد تنبه البارزاني الى موقف قاسم ازاء الاحزاب والجبهة ، فدعا حمزة عبد الله الى اجتماع ليثنيه عن سياسته الموالية للشيوعيين ، الا ان حمزة عبد الله رفض دعوة البارزاني بخشونة ، فما كان من الاخير الا ان اقصاه[٣٠] وطرد من تبقى من مؤيديه في مقر الحزب في بغداد[٣١].

يبدو بأن مصطفى البارزاني لا يريد ان يصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني طرفاً مؤثراً في النزاع بين التيارين الشيوعي والقومي ، ويرى ان عليه الوقوف على الحياد مع الميل نحو سياسية عبد الكريم قاسم التي كان بيده مفتاح الحل للقضية الكردية ، وهذا يفسر ازاحته لإبراهيم احمد الذي تمادى في تمتين علاقاته مع القوى القومية وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي ، ثم ازاحته لحمزة عبد الله الذي اراد ان يجعل الحزب الديمقراطي الكردستاني حزباً مساعداً للشيوعيين.

ونتيجة للدور الذي كان يمثله البارزاني في تأييد عبد الكريم قاسم ، اقترح احد كبار رجال الأمن حينذاك ، بقاءه في بغداد دائماً على رأس قواته لضرب اية محاولة يقوم بها انصار الوحدة العربية [٣٢].

٣. موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني من الحركات المناوئة لعبد الكريم قاسم

قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بدعم عبد الكريم قاسم ضد منافسيه والمناوئين لنظامه ، وتمثل ذلك في مشاركته في القضاء على حركة العقيد عبد الوهاب الشواف في ٨ اذار ١٩٥٩، حيث كان للكرد دور في اخماد الحركة عندما ظهر خمسة الاف رجل كردي مسلح قدموا من مختلف النواحي والقرى الكردية وعسكروا على تل نينوى قرب الموصل حيث وضعوا انفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية[٣٣].

وبعد مقتل الشواف واستعادة السيطرة على المدينة من قبل الضباط الموالين لعبد الكريم قاسم. قامت مفارز من المقاومة الشعبية التابعة للحزب الشيوعي العراقي بأعمال انتقامية ضد المشاركين في الحركة والمتعاطفين معها ، ساعدهم في ذلك فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل بقيادة مسلحين من ابناء العشائر الكردية[٣٤].

ويذكر مسعود البارزاني الدافع من مساندة عبد الكريم قاسم في ذلك الوقت ويقول : " وكما هو معلوم فأن البارزاني والحزب والشعب الكردي برمته كانوا مع عبد الكريم قاسم ، وبالتأكيد لم يكن من مصلحة الشعب الكردي ولا من مصلحة الشعب العراقي في ذلك الوقت ان يقضى على عبد الكريم قاسم ، وان الكرد دافعوا عن عبد الكريم قاسم وثورة ١٤ تموز ، وحسناً فعلوا وكان ذلك هو الموقف الصحيح ، وقد لعب الضباط والجنود الكرد دوراً بارزاً في اخماد حركة الشواف داخل مقر اللواء الخامس "[٣٥].

كان معظم رؤساء العشائر والاقطاعيين في كوردستان موالين للنظام الملكي، وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان لابد ان تقوم قطيعة بين النظام الجديد وبين هذه العشائر ، الا ان الملاكين شعروا بتهديد اكبر من اعلان حكومة عبد الكريم قاسم لقانون الاصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٨ ، فقد كانوا اول المتضررين ، لذلك حاولت هذه الطبقة الوقوف بوجه تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي بكافة الوسائل[٣٦].

وكان رشيد لولان[٣٧] من الاوائل الذين وقفوا ضد قانون الاصلاح الزراعي في كوردستان وحارب نفوذ البارزانيين في المنطقة بسبب عدائه القديم لهم ، كما قامت الحكومتان الايرانية والتركية بتقديم المساعدة المالية والمعنوية لأتباعه وتحريضهم على القيام بحركة ضد ثورة ١٤ تموز ومساعدته بكل اشكال الدعم والحماية[٣٨].

وفي اوائل شهر ايار من عام ١٩٥٩ ، قام اتباع الشيخ رشيد لولان بمحاصرة مركز سيده كان ، واعتقلوا جميع افراد المقاومة الشعبية المتواجدين في المنطقة بعملية سريعة ، فطلب عبد الكريم قاسم من البارزاني حسم الموقف ، وتمكن الأخير من تشكيل قوة كبيرة وتمكن من القضاء على الحركة خلال يومين وهرب الشيخ رشيد لولان الى ايران[٣٩].

وبعد ان توترت الاوضاع في كركوك قبل الاحداث التي جرت فيها في تموز ١٩٥٩ ، قرر مجلس الوزراء ايفاد وزير الدولة فؤاد عارف الى كردستان لتهدئة الاوضاع هناك ، فقدم عارف تقريراً لعبد الكريم قاسم عن نتائج جولته مشيراً الى اسباب التوتر وهي : ضعف الضبط وانتشار الفوضى وتلاشي نفوذ الدولة امام نفوذ الاحزاب ، ولاسيما الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني كل حسب منطقة نفوذه[٤٠].

وعلى الرغم من سعي الحزب الديمقراطي الكردستاني الى منع الناس من المشاركة في أحداث القتل التي جرت في كركوك التي جرت يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ وبعدها ، الا ان بعض اعضاء الحزب ومؤيديه قد شاركوا في تلك الاحداث[٤١]. ومهما يكن من امر فقد كان لتلك الاحداث اثر كبير في الانتقاص من الحزب الديمقراطي الكردستاني شأنه شأن الحزب الشيوعي العراقي[٤٢].

٤. اجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبداية توتر العلاقة مع عبد الكريم قاسم

بعد صدور قانون الجمعيات يوم ١ كانون الثاني ١٩٦٠ ، واعلان بداية تنفيذه في يوم الجيش ، قدم في التاسع من كانون الثاني الملا مصطفى البارزاني ونوري شاويس وعمر مصطفى وابراهيم احمد وستة اخرون طلباً الى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزب بأسم (الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان – العراق) وارفقوه بمنهاج الحزب ونظامه الداخلي، ثبتت فيها الاهداف حول المساواة في الحقوق والفرص للكرد في المجالات الادارية والاقتصادية والثقافية ، وقد ورد في المادة (٣) التي اكدت ان الحزب ينتفع في نضاله السياسي وتحليله للمجتمع من النظرية العلمية الماركسية – اللينينية ، كذلك اشارت المادة (٢١) الى " ضمان حقوق الاقليات القومية الموجودة في كردستان العراق" وتعهدت المادة(٢٣) بمساندة الشعب الكردي في سائر ارجاء كردستان من اجل تحررهم من نير الاستعمار والرجعية ومن اجل حق تقرير المصير ، وادانت المادة (٦) الشوفينية والانفصالية ، والعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية واقرار ذلك في الدستور الدائم . اما النظام الداخلي للحزب فكان يقوم على بناء مماثل لبنية الحزب الشيوعي العراقي[٤٣] .

اقترح وزير الداخلية وبتوجيه مباشر من عبد الكريم قاسم اجراء عدد من التغييرات على المنهاج بصورة غير رسمية لكي لا تؤجل اجازة الحزب ، مثل حذف كلمة (الموحد)الشمولية وكلمة(كردستان) الاقليمية من اسم الحزب ليكون (الحزب الديمقراطي الكردي) ، وابدى مصطفى البارزاني استعداده لإسقاط كلمة(الموحد) الا انه اصر على كلمة (كردستان) فأقترح عبد الكريم قاسم اسم(الحزب الديمقراطي الكردستاني) كحل وسط فقبل الاقتراح[٤٤].

كما رفضت المادتان (٣ ، ٢٣)[٤٥] واحلت كلمة (الاكراد) او (القومية الكردية) محل عبارة الشعب الكردي ، كما حذفت المادة المتعلقة بحق الكرد في (الحكم الذاتي) ، وناقش عبد الكريم قاسم في اجتماع حضره قادة الحزب بأن كلمة (الحكم الذاتي) يمكن ان يستخدمها اعداؤه ضده او ربما كان من الصعب عليه ان يجمع مؤيديه حول هذه النقطة، او يحصل على موافقتهم ولاسيما قادة الجيش، اذا قال لابراهيم احمد ، انه يتعاطف مع حق الكرد في الحكم الذاتي ولكنه لا يريد ادراج هذا الحق في المنهاج ، وانه بأمكان الحزب الديمقراطي الكردستاني الاشارة اليه في جريدته[٤٦]، وكانت موافقة قادة الحزب على جميع التغييرات اعترافاً بسلطة عبد الكريم قاسم على الحزب[٤٧] وهكذا اجيز الحزب في ٩ شباط ١٩٦٠.

بادر مصطفى البارزاني الى ارسال البرقية التالية الى عبد الكريم قاسم :-

" سيادة زعيم البلاد الاوحد عبد الكريم قاسم المحترم

يسعدني ورفاقي اعضاء الهيئة المؤسسة للحزب الديمقراطي الكردستاني ان نقدم لسيادتكم بأسم عشرات الالوف من اعضاء الحزب ومؤازريه واصدقائه اسمى ايات الشكر والتقدير بمناسبة شروع الحزب في ممارسة نشاطه العلني ، هذه الممارسة التي ستحفز وتلهم حزبنا لتشديد النضال ضد الاستعمار ومؤامراته ومن اجل توطيد جمهوريتنا الخالدة وتعزيز الاخوة العربية الكردية وسائر الاقليات وتمتين الوحدة العراقية الصادقة وتحقق الاماني المشروعة للقومية الكردية المتآخية مع شقيقتها الكبرى القومية العربية ، تحت قيادة رمز هذه الاخوة والوحدة بطل ١٤ تموز عبد الكريم قاسم.

ونعاهدكم وشعبنا العراقي بأن يظل حزبنا – كما كان– حارسا امينا لجمهوريتنا الخالدة ونهجها الديمقراطي وكيانها التحرري الراسخ.

عشتم قائدا مظفرا للشعب والجيش.

عاشت الاخوة العربية الكردية ضمانة انتصاراتنا الوطنية .

مصطفى البارزاني

رئيس الهيئة المؤسسة

للحزب الديمقراطي الكردستاني"[٤٨].

وعندما عقد الحزب مؤتمره الخامس بين ٥-١٠ ايار ١٩٦٠ في مقره الجديد بشارع السعدون في بغداد ، وبحضور مندوبين يمثلون كافة فروع الحزب ومنظماته وهي المرة الاولى التي يعقد فيها الحزب مؤتمره العام وبشكل رسمي بعد ترخيصه[٤٩]، وقد اجرى الحزب الديمقراطي الكردستاني عدداً من التعديلات على منهاج الحزب ، فأعاد معظم ما حذفه عبد الكريم قاسم باستثناء الفقرة التي تشير الى الماركسية – اللينينية ، وبخلاف ذلك لم يأت المؤتمر بشيء يستحق الذكر ، فقد اعيد انتخاب الملا مصطفى البارزاني رئيسا للحزب وابراهيم احمد سكرتيراً ، وحوفظ على طقوس ومراسيم الاعراب عن الولاء لعبد الكريم قاسم ، لكن قاسم لم يقابل ذلك بالاهتمام ، ففي حين كان المؤتمر منعقدا استقبل عبد الكريم قاسم بمزيد من الضجة والاعلان وفداً قبلياً كردياً ضم خصوماً تقليديين للبارزاني بحجة انهم جاءوا الى بغداد لتجديد ولائهم واخلاصهم للثورة ، وقد وجد البارزاني في هذه العملية استهانة متعمدة به[٥٠].

ازاء ذلك ظل الحزب الديمقراطي الكردستاني محتفظا بنفوذه ، واستمر يطالب بإجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية في كردستان ، وضرورة تنفيذ المادة الثالثة من الدستور المؤقت بإعطائهم حقوقهم القومية ، وانهاء مرحلة الانتقال والغاء الاحكام العرفية ، الا ان الحزب تجاوز في نشاطه الحدود التي تضمنها منهاجه واخذ يبث التفرقة بين المواطنين ويؤلب المواطنين الاكراد ضد السلطة . وبدأت تظهر نشاطاته المعادية عندما حث الاكراد على الامتناع عن دفع الضرائب الحكومية وخلق المتاعب للسلطات الادارية في المناطق الكردية[٥١]، وعندما شعر عبد الكريم قاسم بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يمثل عقبة في طريق بسط نفوذه عمل على ايجاد وسيلة لتصفيته[٥٢].

كان عبد الكريم قاسم يعطي قادته الانطباع بأنه لم يجز الحزب الديمقراطي الكردستاني الا من أجل البارزاني ، ومن اجل ايجاد توازن بين البارزاني وبين القبائل الكردية المعادية له . وبعبارة اخرى ، انه كان يعطي قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الانطباع بأن مصير الحزب يتوقف كلياً على علاقته بمصطفى البارزاني[٥٣].

واخذ عبد الكريم قاسم يعمل على تقريب عدداً من الاغوات الكرد الذين كانوا قد تعاونوا مع النظام الملكي[٥٤]. وشجع الصراع بينهم وبين البارزاني وعمل على اذكائه بتزويد القبائل المتصارعة بالأموال والاسلحة وقد اكد انه " اذا ما بقى الاكراد على صراعهم مع بعضهم فأن الجيش لن يتدخل مطلقاً "[٥٥].

كما اتخذ عبد الكريم قاسم اسلوباً آخر وهو الاستخفاف بدور الكرد في تاريخ العراق ، فقد أعلن في يوم ٣١ كانون الاول ١٩٦٠ ان كافة الثورات التي حدثت في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد حركها او شجعها المستعمرون ، باستثناء ثورات ١٩٢٠ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤١ ، وان لديه من المستمسكات والرسائل المتبادلة بين اولئك وبين الذين سخروهم من المستعمرين[٥٦].

لجأ البارزاني هو الاخر الى السفير البريطاني في بغداد همفري تريفليان Humphry Trevelyam ، يشكو اليه تصرفات عبد الكريم قاسم عندما زاره تريفليان في مقره يوم ٢١ شباط ١٩٦٠ بعد اجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وذكر السفير البريطاني في تقريره[٥٧] الذي وجهه الى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٣ شباط ١٩٦٠ " لم يذكر اسم عبد الكريم قاسم ابداً خلال كل الحديث الذي جرى. وكانت الاشارة الوحيدة خلال الحديث حول الحوادث الاخيرة من سرقة واغتيالات قامت بها عشيرة الزيباريين . وعندما قلت له انه من واجب الحكومة العراقية تحسين خدمة الشرطة اجابوا بأنه لا توجد حكومة عراقية في الوقت الحاضر "[٥٨] .

وفي سبيل عدم اثارة الشكوك لدى الحكومة العراقية كان السفير البريطاني قد اخبر وزير الخارجية العراقي هاشم جواد عن عزمه على زيارة البارزاني ، وان جواد استحسن الفكرة وقال " انها لفكرة جيدة القيام بإجراء مقابلات مع قادة الاحزاب"[٥٩]. وقد رد البارزاني الزيارة

لتريفليان يوم ٢٨ شباط ١٩٦٠، ومع ان تريفليان قد احاط هاشم جواد علماً بكل ما دار في مقابلته مع البارزاني ، فان اخبار تلك الزيارتين ما ان وصلت الى عبد الكريم قاسم ، حتى اصبح واضحاً ان العلاقة بين الطرفين قد وصلت حد القطيعة[٦٠].

وفي ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠ تم توقيف عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني صالح اليوسفي ايذاناً ببدء الحملة على الحزب[٦١]، وبحلول نهاية العام ١٩٦٠ اخذ عبد الكريم قاسم يدعم منافسي البارزاني بالمال والسلاح[٦٢].

اصبحت المطالب القومية الكردية اكثر الحاحاً ، ومواقف الحكومة اكثر تصلباً ، مما اضطر البارزاني الى ان يعقد اجتماعاً موسعاً لأعضاء اللجنة المركزية والاعضاء الاحتياط وحضره ايضاً الكادر المتقدم من الفروع مع هيئة المراقبة والتفتيش ، والقى البارزاني في ذلك الاجتماع كلمة هاجم فيها سياسة عبد الكريم قاسم ، واشار الى عدم جدوى ممارسة الديمقراطية والمرونة معه ، وقال : " انني ارى بأنه اصبح لزاماً علينا ان نهيئ انفسنا "[٦٣]. وكانت احدى مقررات الاجتماع ، تقوية التنظيم الحزبي السري وشراء الاسلحة ليكون الحزب قادرا على الدفاع عن نفسه في حالة تدهور العلاقات مع عبد الكريم قاسم[٦٤].

ومما زاد من حساسية عبد الكريم قاسم ، زيارة البارزاني الى موسكو في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠، بدعوة من الحكومة السوفييتية للمشاركة في احتفالات ثورة اكتوبر، وتطرقه مع المسؤولين هناك الى تدهور الوضع في كردستان ، وطلبه التوسط لدى قاسم لإعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية وتطبيع العلاقات بينهما ، وسعى البارزاني الى اقناع السوفييت بممارسة الضغط على عبد الكريم قاسم كي يقوم ببعض التنازلات للقومية الكردية[٦٥]، كما حذر من احتمال قيام انقلاب ضد نظام عبد الكريم قاسم ، وناشدهم مد يد العون للشعب الكردي في جميع النواحي ، وقد اخذ عهداً بذلك منهم ومما وعدوا به مبدئياً ارسال اعتدة واسلحة كافية بالطائرات وانزالها في موضع يعينه البارزاني الا ان ذلك لم يحصل. وعوضوا عن ذلك بإجراء آخر هو تخصيص مبلغ كاف لشراء السلاح والعتاد من مصادر اخرى وعن طريق مهربي الاسلحة الدوليين[٦٦].

اصبح عبد الكريم قاسم يشك في الاتصالات التي قام بها البارزاني خلال فترة وجوده خارج العراق ، وتأكد له ان الصدامات الموضعية بين القبائل الكردية المتخاصمة كانت بتحريض من الدول الاستعمارية وايران[٦٧]، وبدا يشعر بقدرته على تقليص نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ولمح مرة ان كلمة (كرد) لا تحمل أي دلالة قومية[٦٨]، وللتعبير عن وجهة نظره تلك ظهرت سلسلة من المقالات في جريدتي بغداد والثورة تدعو صراحة الى صهر الشعب الكردي وعدم الاعتراف بحقوقه القومية، وكانت افتتاحية هاتين الجريدتين ممثلة لوجهة نظر الحكومة ، بسبب العلاقة الوثيقة بين محرريها وعبد الكريم قاسم[٦٩].

وقد دخلت الصحف الكردية خة بات (النضال) ، لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني وصوت الاكراد وصوت الاحرار في معركة صحفية مع هاتين الصحيفتين دامت عدة شهور مع الجريدتين المذكورتين ، فقد نشرت جريدة صوت الاحرار مقالاً هاجمت فيه جريدة الثورة ومما جاء فيه : ان الحكومة تركت الحبل على الغارب لجريدة الثورة لتدعو الى صهر الكرد بالقوة وعدم التساهل مع المترددين في قبول الانصهار والاندماج في بوتقة الامة العربية ، وفي الوقت نفسه احالت جريدة خة بات الى المجلس العرفي لنشرها مقالاً شرحت فيه حقيقة وجود القوميتين العربية والكردية تاريخياً في الجمهورية العراقية ، واكدت الجريدة على ان جريدة الثورة لا يمكن ان تكون مستقلة مهما كان صفتها[٧٠].

وعند عودة البارزاني من موسكو في ١٣ كانون الثاني ١٩٦١ . وجد ان عبد الكريم قاسم قد اتخذ عددا من الخطوات التي من شأنها اضعاف مركزه[٧١]. وقد حاول البارزاني التوسط من اجل ذلك لدى اقرب المقربين من عبد الكريم قاسم وهو العميد الركن اسماعيل العارف وزير المعارف وقائد قوات حماية بغداد.

وذكر اسماعيل العارف حول لقاء البارزاني بعبد الكريم قاسم بعد ان توسط البارزاني لديه ويقول: " ... اتصلت بالزعيم عبد الكريم قاسم وطلبت منه ان يستقبل البارزاني فحدد له موعدا في اليوم التالي. وفي الوقت المعين جئت الى وزارة الدفاع فوجدت البارزاني وعبد الكريم قاسم في غرفة الاجتماع ، وعندما دخلت فوجئت بالزعيم عبد الكريم قاسم واقفاً يتحدث وقد بدا متوتر الاعصاب وكانت في يده برقية وسمعته يقول (ان الثورة بامكانها ان

تحطم العناصر المخربة ، اننا نريد ان يعرف كل شخص حدوده)، ولما اراد البارزاني ان يتحدث قاطعه ولم يفسح له المجال. فتدخلت وقلت له ارجو ان تسمع وجهة نظر الطرف الاخر، فربما كان عنده ما ينورنا به. فاستجاب ثم بدأ البارزاني يتحدث بطريقة تختلف عن طريقة حديثه معي ، فقاطعه عبد الكريم قاسم وقال في عصبية (ان اصابع الاستعمار بدأت تلعب في رؤوس البعض ولكننا سوف نحصل على حقوقنا النفطية). فتركت الجلسة لقضاء بعض الاعمال ثم عدت بعد ساعتين او اكثر وكان البارزاني قد انصرف الى شأنه فقال عبد الكريم قاسم (ان البارزاني يريد ان يبرر ما يضمر القيام به ضد الثورة ، ونحن على علم بالجذور التي تغذي خلق المتاعب بين شعبنا الكردي وبيننا) ، فقلت له يجب ان تفعل شيئا لتفادي استفحال الازمة لاني اعتقد ان الملا مصطفى البارزاني سوف يترك بغداد ويذهب الى منطقة بارزان ، فلم يلتفت عبد الكريم قاسم الى ما قلته "[٧٢] .

٥. الصدام بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني

غادر البارزاني بغداد في اواسط اذار ١٩٦١ الى بارزان[٧٣] . وما ان استقر المقام به حتى قام بإعداد برنامج منتظم لشراء السلاح ، وكانت السفارة السوفييتية همزة الوصل بينه وبين موسكو ، وعن طريقها كانت ترد المبالغ المرصدة ويتم ايصالها الى بارزان والمسؤول المباشر في هذه الصفقة هو السكرتير الاول في السفارة (ناسكوف)، وقد تم شراء زهاء ثلاثة الاف قطعة بين شهري ايار وايلول ١٩٦١ ، تم توزيعها تدريجياً حال وصولها ، وراحت منظمات الحزب الديمقراطي الكردستاني تهيء جماهير الشعب الكردي على جميع المستويات، توقعا لكل ما سيأتي به المستقبل على غير انتظار[٧٤].

ومن الجدير بالذكر ان السلطات الحكومية كانت ترصد وتراقب عن كثب نشاطات الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه البارزاني ، فقد جاء في التقارير والكتب الرسمية السرية للسلطات المحلية المرسلة الى المراجع العليا، ان البارتي يهيئ للقيام " بالعصيان والتمرد ضد سلامة الجمهورية وتشكيل حكومة انفصالية"[٧٥].

بدأت السلطات الحكومية حملة ضد اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني واغلقت معظم فروعه، ففي اذار ١٩٦١ صدر امر باعتقال ابراهيم احمد بتهمة ضلوعه في قتل

صديق ميران ، احد انصار عبد الكريم قاسم ، وفي ٢٢ اذار عطلت جريدة خة بات ، وبحلول شهر نيسان لم يبق للكرد اية صحيفة مجازة رسمياً ومع انتهاء شهر ايار اتجه الحزب الى العمل السري[٧٦].

قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرتين الى عبد الكريم قاسم الاولى في ٨ حزيران ١٩٦١ وكانت ذات طابع عام وتتعلق بالوضع السياسي في العراق وتشكو من لامبالاة الحكومة ازاء المطالب القومية والثقافية الكردية[٧٧]، والثانية في ٢٠ تموز شرح فيها مساندة الاكراد لثورة ١٤ تموز ولحكمه ، كما ذكر فيها الاهمال الذي اصاب المنطقة الكردية من الناحية العمرانية، وعدم تطبيق ما جاء في الدستور المؤقت من حقوق قومية للأكراد ، وطالب بالقيام بالإجراءات التالية وبصورة سريعة:

١. سحب القوات المرسلة اخيرا الى مناطق معينة من كردستان الى مقراتها الاصلية وعدم اجراء تحركات عسكرية غير اعتيادية في غير الاماكن المعتاد لها في السنين السابقة.
٢. سحب رؤساء الادارة والامن والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز في الحوادث الاخيرة اما بالإهمال المتعمد او بالتحريض او تشويه الحقائق ، وسوقهم الى المحاكم المختصة لينالوا العقاب الرادع العادل.
٣. اعادة الموظفين المبعدين والمنقولين في كردستان الى اماكنهم وتعيين المتصرفين والقائممقامين للألوية والاقضية الكردية من الاكراد المخلصين للجمهورية وللأخوة العربية الكردية.
٤. تطبيق المادة الثالثة من الدستور العراقي تطبيقاً كاملاً وتحقيق المساواة التامة بين القوميتين العربية والكردية من كل الوجوه كقوميتين متآخيتين في ظل الدولة العراقية.
٥. تطهير جهاز الحكومة من العناصر المعادية لروح ثورة ١٤ تموز التحررية،
٦. اطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وانهاء فترة الانتقال بأسرع وقت لكي تدار البلاد وفق نظام ديمقراطي سليم من قبل حكومة مسؤولة امام برلمان منتخب من قبل الشعب في انتخابات حرة مباشرة والغاء الاحكام العرفية وتصفية آثارها.
٧. تنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الاكراد لسنة ١٩٦٠ لتطوير الثقافة الكردية.
٨. جعل اللغة الكردية لغة رسمية في جميع الدوائر الرسمية في منطقة كردستان.
٩. ازالة آثار جميع سياسات التفرقة العنصرية المتبعة بحق الاكراد مما سلف بيانه ومعاقبة الداعين الى التفرقة من ابناء الشعب العراقي.

١٠. اطلاق زراعة التبغ من قيد الدونم في الاماكن الصالحة للزراعة.
١١. تعديل قانون ضريبة الارض بما يرفع عن كاهل الفلاحين العبء الثقيل الذي ألقاه عليهم القانون الجديد.
١٢. معالجة البطالة المتفشية بالمباشرة بمشاريع عمرانية وصناعية والاسراع بانهاء المشاريع الموقوفة ووضع اخرى في الخطة الاقتصادية.
١٣. القضاء على الغلاء الفاحش وذلك بالضرب على ايدي المتلاعبين بالاسعار والمحتكرين لقوت الشعب(٧٨).

غير ان عبد الكريم قاسم رفض ما جاء في مذكرة الحزب ، فاستمرت الحشود العسكرية في المناطق الشمالية للقضاء على اعمال الشغب التي قامت بها بعض العناصر المسلحة من الاقطاعيين والاغوات الاكراد ، الذين هربوا بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واصدار قانون الاصلاح الزراعي الى ايران ، ضد مراكز الحكومة في الاقضية والنواحي الشمالية من القطر ، من بين هؤلاء حسين آغا المنكوري وعباس ما مند ، واحتل آخرون سد دربندخان مما حدا بالحكومة الى تسليح بعض القبائل الموالية للحكومة وأمرها بالزحف على الاغوات المتمردين وعلى مقاطعة برزان ايضاً(٧٩).

وارسلت السلطات سراً لجنة امنية لدراسة الوضع في كردستان وتقديم أفضل حل للقضاء على نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسة البارزاني والسيطرة على المنطقة ، وقدمت اللجنة في ٢ اب ١٩٦١ تقريرا مفصلا عن اسباب التوتر في المنطقة ، اتهم فيها الحزب الشيوعي العراقي على تشجيع العناصر المتمردة ، ورؤساء العشائر المتذمرين من قانون ضريبة الارض ، وهاجم التقرير بشدة ملا مصطفى البارزاني واقترح التقرير استعمال القوة المسلحة بارسال جيش وضرب المنطقة " بالقنابل الصاروخية من الجو ومن الارض وحرق قرى البارزاني ومزارعه ... والقبض على البارزاني وجماعته واعدامهم في المناطق نفسها ..."(٨٠).

وعندما لم يصدر أي رد فعل من عبد الكريم قاسم تجاه المذكرتين اللتين قدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني ، قام الحزب بالدعوة الى اضراب سياسي عام في جميع انحاء كردستان العراق في ٦ ايلول ١٩٦١ ، وقد حصل هذا الا ، ان ذلك لم يؤثر في موقف عبد الكريم قاسم الذي اصبح اكثر تصميما على انهاء المعارضة الكردية لنظامه(٨١).

وفي التاسع من ايلول ارادت بعض القطعات العسكرية المرور من دربندخان الى السليمانية ، فجوبهت بمقاومة الكرد ، ويظهر الحكومة اتخذت من تلك الحادثة ذريعة لشن الجيش هجوماً في

عدة نقاط خلال الايام التالية . ويرى اوريل دان[٨٢] ان الشرارة الاخيرة للحرب قدمها عباس مامند آغا رئيس قبيلة آكو في ١٢ ايلول ١٩٦١، عندما قامت قوات عشائرية كبيرة بقيادته بايقاع قافلة عسكرية في كمين ، وهي متوجهة الى السليمانية من مقر قيادة الفرقة الثانية في كركوك ، بالقرب من بازيان. عد عبد الكريم قاسم هذه الحادثة بمثابة اعلان الحرب.

وفي ١٨ ايلول اغارت القوة الجوية على بارزان ، ويرى ابراهيم احمد ان هذه العملية كانت غلطة قاسم الكبرى التي قررت تصميم البارزاني على خوض المعركة، كما قرر الحزب الديمقراطي الكرستاني في ٢٥ ايلول ان يرمي بكل ثقله في الكفاح المسلح[٨٣].

ويذكر اوريل دان[٨٤] ، ان المرحلة الثالثة من الصدام بدأت عندما شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني بالكفاح المسلح ، وعلى الرغم من انه لم يقف قبلها في موقف محايد ، فاللجنة المركزية كانت مجتمعة على الاعتقاد بان عبد الكريم قاسم يعتزم انزل ضربته.

ويبدو ان البارزاني اتجه غرباً وعبر الزاب الكبير واشتبك مع الجيش والعشائر الموالية للسلطة في منطقة دينارتة وكلي زنته في قضاء عقره ، وتشير وثيقة حكومية[٨٥] الى ان البارزاني جرح في المعارك التي وقعت في ٦ تشرين الاول ١٩٦١ بالقرب من قرية صفتي الواقعة على السفح الغربي لجبل بيرس.

وجاء في برقية[٨٦] لمتصرف (محافظ) الموصل عبد اللطيف الدراجي ، الى قائممقام عقره في ١٠ تشرين الاول ١٩٦١ ، ان البارزاني موجود في قرية ريزان (جنوب شرق بارزان) وتجري محاولة استسلامه.

حاولت حكومة عبد الكريم قاسم في الايام الاولى من اندلاع القتال التكتم على قيامها بالعمليات العسكرية ، غير ان التدهور السريع في الموقف لم يعد يمكن اخفاؤه عن الجمهور ، وتسربت الى الصحف انباء تشير الى وجود عنف وفوضى في كردستان غير محدودة المعالم[٨٧] ، وفي ١٦ ايلول ١٩٦١ اعترفت اذاعة بغداد ولاول مرة بنشوب قتال مسلح في كردستان واردفت تقول ان الجيش وفق في اخمادها وبذلك هيأت الجمهور لانباء اليوم التالي حين اخذت تذيع برقيات الولاء والتأييد من كردستان للحكومة[٨٨].

واعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في ٢٣ ايلول ١٩٦١ عن بداية التمرد في الشمال ونهايته متهما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بأنها وراء التمرد. وقال " ان انتصارنا في القضاء على هذا التمرد اشبه بانتصارنا في ثورة ١٤ تموز "، واعلن ايضا عن تعطيل الحزب الديمقراطي الكردستاني بحجة انه فشل في عقد مؤتمره السنوي ، اما البيان الرسمي الذي صدر بعد

ذلك فقد برر سبب التعطيل، بانتهاك الحزب الديمقراطي الكردستاني للمادة (٤) من قانون الجمعيات وذلك بقيامه بزرع التفرقة بين ابناء الشعب[٨٩].

كما اعلن قاسم انه قضى على المتمردين في سبعة ايام لا ثلاث سنوات وقال:" ان العصاة اصبحوا في الوقت الحالي فلولاً متشردة تطاردهم القوات المخلصة لسلامة البلاد ، فبعضهم هرب ولاذ بالفرار الى تركيا ، وبعضهم هرب ولاذ بالفرار عن طريق ايران ، وبعضهم طلب العفو لانه من القسم المغرر به .."[٩٠].

ويعلق السفير البريطاني ترفليان على اتهامات عبد الكريم قاسم لبريطانيا ف اثارة الكرد فيقول : " ... ادعى ان الحركة الكردية قامت بتحريض من بريطانيا ... واتهمنا بدفع نصف مليون دينار لتشجيع الاكراد في اثناء ازمة مفاوضات النفط ... كما اتهمنا بالتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي ضده ، وغيرها من الاتهامات التي كان من السهل تصديقها ... ، في حين كان يردد على مسامع وزرائه بأنه تمكن من اخماد الحركة الكردية في غضون عشرة ايام وانه لو اصغى لبريطانيا واتبع خططها لاستغرقت هذه العملية حولي العامين ..."[٩١].

وفي الموصل شنت السلطات الحكومية في مطلع عام ١٩٦١ حملة اعتقالات لاعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وفي زاخو كان المسؤولون الحكوميون الامنيون ، اكثر المسؤولين اندفاعاً وحماسة في مراقبة نشاطات الحزب الديمقراطي الكردستاني وملاحقة المنتمين اليه[٩٢].

وبحلول شهر اذار ١٩٦٢ كان الوضع الستراتيجي قد استقر بشكل حوفظ عليه حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ ، وبقي الريف الكردي الممتد من الحدود السورية حتى حافة حقل خانقين ، وهو على شكل هلال بطول ٣٠٠ ميل وبعرض ٧٠ ميل بيد الثورة الكردية ، وبقي الجيش العراقي يسيطر عموماً على المدن والقصبات الكبرى وما هو بمستوى مراكز الاقضية وبعض القرى الكبرى التي تسكنها القبائل المعادية للبارزانيين[٩٣].

ومن الجدير بالذكر انه قد تم الاتصال والتنسيق بين قادة حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني قبل انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عن طريق طاهر يحيى ليطلعهم بأمر الحركة المرتقبة ، وينقل لهم استعداد حزب البعث لحل المسألة الكردية سليماً على اساس الاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي ومنحه حكماً لامركزياً . وبرغم ان القيادة الكردية اصرت على وجوب الاعتراف بالحقوق القومية والحكم الذاتي والاشتراك في اية مباحثات وحدوية بين العراق والدول العربية ، فانها اعربت عن استعدادها لاعلان الهدنة والمشاركة في الحكم الجديد ، ومنعها تقدم قوات عسكرية لمقاومة الحركة المرتقبة في بغداد[٩٤].

الهوامش

(١) جلال الطالباني ، كوردستان والحركة القومية الكردية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص٢٥٨.

(٢) ولد ابراهيم احمد في السليمانية سنة ١٩٢٠ في عائلة متوسطة الحال ، دخل كلية الحقوق في بغداد وانهمك في النشاط الوطني قبل تخرجه ، واصطدم مع السلطات الرسمية عام ١٩٣٧ وامضى ثلاث سنوات في السجن ، خرج بعدها ليصبح امينا عاماً للحزب الديمقراطي الكردستاني . انظر : مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٤، ص٢٣٨.

(٣) سعد ناجي جواد ، المسألة الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٠ ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣٦.

(٥) وليد حمدي ، الكورد وكوردستان في الوثائق البريطانية ، لندن ، ١٩٩١ ، ص٢٦٥.

(٦) ولد في السليمانية ، وكان ذو ميول معتدلة وهو ابن الشيخ محمود الحفيد وهو ملاك وزعيم للطريقة القادرية وله مواقف ضد الانكليز بعد الحرب العالمية الاولى . انظر : حنا بطاطو ، العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت ، ١٩٩٢، ص١٢٥.

(٧) ولد في قرية بامرني في قضاء العمادية (محافظة دهوك) ، تخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٣٧ وفي كلية الاركان سنة ١٩٤٥ ، ونال شهادة الحقوق سنة ١٩٥٠ ، اعتزل الخدمة في الجيش برتبة مقدم ركن وكان متصرفا (محافظا) لاربيل عند قيام الثورة . توفي في تشرين الثاني ١٩٦١ . انظر : عبد الفتاح علي البوتاني ، العراق : دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، دمشق ، دار الزمان للطباعة والنشر، ٢٠٠٨ ، ص٥٤. وسأرمز اليه لاحقاً بـ (التطورات السياسية الداخلية)

(٨) عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، اربيل ، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ ، ص٦٦. وسأرمز اليه لاحقاً بـ (وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية).

(٩) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨ ، ج١ ، ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٧ شباط ١٩٥٩ ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٥، ص١٩٠. وسأرمز اليه لاحقاً بـ (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج١).

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٩.

(١١) حول نص الخطاب انظر : مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، الكرد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١١ ايلول ١٩٦١، ج٢ ، بيروت ، كاوا للثقافة الكردية ، ١٩٩٧ ، ص٣٨–٤١.

(١٢) المصدر نفسه ، ص٤١.

(١٣) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٣٧.

(١٤) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ص٤٣.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٤٤-٤٥ .

(١٦) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج١ ، ص٣١٠ .

(١٧) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص٤٦.

(١٩) منيفان عارف بادي ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠٠٦ ، ص٥٨.

(٢٠) وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، بغداد، المكتبة العالمية ، ١٩٨٩، ص٥١.

(٢١) المصدر نفسه ، ص٩٦.

(٢٢) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ص٤٧.

(٢٣) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج١ ، ص٣١١.

(٢٤) خليل ابراهيم حسين ، سقوط عبد الكريم قاسم ، موسوعة ١٤ تموز ، ج٥ ، بغداد، ١٩٨٦ ، ص٤٥-٤٨.

(٢٥) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق، ص٦١.

(٢٦) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كوردستان العراق ، قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٧٥.

(٢٧) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق، ص٤٠.

(٢٨) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص١٨٥.

(٢٩) مجيد خدوري ، مصدر سابق ، ص٢٣٨.

(٣٠) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص١٨٩.

(٣١) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ص٨٢.

(٣٢) د.ك.و ، الملف (١٨) تقارير عن الاوضاع السياسية في العراق، تقرير معاون مدير الامن العام في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨ . نقلا عن : عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص٦٧.

(٣٣)ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٧٩، ص٣٧٠.

(٣٤) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ص٨٨.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص٨٨-٨٩.

(٣٦) عزيز الحاج ، القضية الكردية في العراق التاريخ والآفاق ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٣٠.

(٣٧) ولد رشيد لولان في اربيل ، وهو شيخ الطريقة الصوفية وله العديد من المريدين في كردستان ايران وتركيا، وقف مع الحكومة الملكية ضد ثورات بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥ ، وفي سنة ١٩٥٩ اعلن عصيانه على عبد الكريم قاسم وهرب على اثرها الى ايران وبقي فيها حتى خريف عام ١٩٥٩ حيث عفى عنه قاسم لاستخدامه ضد الملا مصطفى البارزاني بعد ان توترت العلاقات بين الاثنين . انظر : منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٧١.

(٣٨) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ص٩٠.

(٣٩) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٧١-٧٢. ؛ مسعود بارزاني ، مصدر سابق ، ص٩١.

(٤٠) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٢٣.

(٤١) مسعود البارزاني ، مصدر سابق ، ٩٤.

(٤٢) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٢٧.

(٤٣) انظر منهاج الحزب ونظامه الداخلي في : جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٢٩٩ ، ١١ كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤٤)سعد ناجي جواد، مصدر سابق،ص٤٢؛عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٧٧.

(٤٥) اسماعيل العارف ، اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق ، لندن ، ١٩٨٦، ص٢٥٩.

(٤٦) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٧٨.

(٤٧) انظر التفاصيل في : سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٤٢-٤٣.

(٤٨) تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ج٤ ، ١٩٦٠ ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٥ ، ص٩٩ ؛ جريدة الاهالي ، العدد ٣٥٧ ، ١٠ شباط ١٩٦٠.

(٤٩) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٧١.

(٥٠) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٧٨.

(٥١) اسماعيل العارف ، مصدر سابق ، ص٣٩٦.

(٥٢) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥١.

(٥٣) عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص٧٠.

(٥٤) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥٤.

(٥٥) عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص٧٠.

(٥٦) انظر نص حديثه مع وفد من ضباط الفرقة الثالثة في ٣١ كانون الاول ١٩٦٠ في : مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الامين عبد ا لكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسحلة ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٥٣١-٥٢٨.

(٥٧) حول نص التقرير انظر : وليد حمدي ، مصدر سابق ، ص٢٧٣-٢٧٦.

(٥٨) المصدر نفسه ، ص٢٧٥.

(٥٩) المصدر نفسه ، ص٢٧٦.

(٦٠) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥٤.

(٦١) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٤ ، ص١٠٠.

(٦٢) حولت الحكومة وبأمر من عبد الكريم قاسم جميع المبالغ التي كانت قد خصصت لنفقات البارزانيين الذين كانوا قد عادوا من الاتحاد السوفييتي الى العشائر المعادية للبارزاني . انظر : د.ك.و ، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٩ اب ، ٣ تشرين الاول ١٩٦٠ . نقلا عن : عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٨٢.

(٦٣) عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص١٠١-١٠٢.

(٦٤) المصدر نفسه ، ص١٠٢.

(٦٥) اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ، تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة جرجيس فتح الله ، السويد ، دار نبز للطباعة والنشر ، ١٩٨٩، ص٤١٧.

(٦٦) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٦٧) اسماعيل العارف ، مصدر سابق ، ص٣٩٨.

(٦٨) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥٦.

(٦٩) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج٤ ، ص١٠٠.

(٧٠) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٨٢.

(٧١) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٨٩.

(٧٢) اسماعيل العارف ، مصدر سابق ، ص٣٩٧.

(٧٣) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥٤.

(٧٤) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٨٣.

(٧٥) المصدر نفسه ، ص٢٨٤.

(٧٦) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٩٠.

(٧٧) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥٩.

(٧٨) جلال الطالباني ، مصدر سابق ، ص٢٨٨-٢٩٦.

(٧٩) ليث عبد الحسن الزبيدي ، مصدر سابق ، ص٢٥٥.

(٨٠) انظر تفاصيل التقرير في : م.أ.ح تقارير خاصة سنة ١٩٦١ ، الملف (٢٤) ، مديرية الامن العامة ، سري للغاية وشخصي ، العدد ٧٧٩٩ ، ٢ اب ١٩٦١ . نقلا عن : عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص٢٨٥.

(٨١) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ص٥٨.

(٨٢) انظر مؤلفه المذكور آنفاً ، ص٤٢.

(٨٣) عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص١٠٥.

(٨٤) اوريل دان ، مصدر سابق ، ص٤٢١.

(٨٥) انظر نص الوثيقة في : عبد الفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص١٢٢.

(٨٦) انظر نصها في : المصدر نفسه ، ص١٢٢.

(٨٧) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٩٧.

(٨٨) اوريل دان ، مصدر سابق ، ص٤٢١.

(٨٩) سعد ناجي جواد ، مصدر سابق ، ٥٨.

(٩٠) منيفان عارف بادي ، مصدر سابق ، ص٩٧.

(٩١) عبد الفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية ، ص ٢٨٧.

(٩٢) المصدر نفسه ، ص٩٩.

(٩٣) اوريل دان ، مصدر سابق ، ص٤٢٣.

(٩٤) هاني الفكيكي ، اوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العربي العراقي ، لندن ، ١٩٩٣ ، ص٢٩٤.